Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 1 | Issue 2 Article 2

1997

Agricultural Credits in Jordan : A Field Survey For Irbid District

Fawzi Al-Khatib
Yarmouk University, Jordan, FawziKhatib@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Accounting Commons, and the Agriculture Commons

Recommended Citation

Al-Khatib, Fawzi (1997) "Agricultural Credits in Jordan : A Field Survey For Irbid District," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 1 : Iss. 2 , Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol1/iss2/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

التمويل الزراعي في الأردن

دراسة ميدانية

لمحافظة إربد

الدكتور فوزي محمود الخطيب

أستاذ مشارك / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة اليرموك

Al-?Khatib: Agricultural Credits in Jordan : ? A Field Survey For Irbid Distr

التمويل الزراعي في الأردن : دراسة ميدانية

١ – مقدمة:

لقد أصبح موضوع الإقراض الزراعي وأهميته يحظيان باهتمام الباحثين في الدول النامية والمصنعة على حد سواء وذلك نظراً لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي واستيعابه لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة وانعكاس ذلك على مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول .

وعلى الرغم مما يتمتع به هذا القطاع الحيوي من اهميته ، إلا أن معظم الباحثين يقفون حائرين أمام مسألة تحديد الأسباب المؤدية إلى هامشية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي في معظم الدول النامية ، ففي الأردن مثلاً، لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٨٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٩٤، ناهيك عن تميز هذه الفترة بتقلب الإنتاج الزراعي من عام إلى آخر .

ففي حين بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ ٪ في عام ١٩٦٧، إلا أنها لم تتجاوز ٧ ٪ في عام ١٩٩٣ . (١)

وتشير دلائل ومؤشرات واقع الزراعة الأردنية إلى أنها استطاعت تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة نسبياً في بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية (كما هو الحال بالنسبة لإنتاج الخضروات المروية ومنتوجات الدواجن) وتمكنت من الولوج إلى الأسواق الأوروبية .

غيرأن ذات الدلائل والمؤشرات لم تغفل الإشارة إلى بعض معالم الخلل التي واكبت تطور هذا القطاع والتي كان من أهمها هجرة الأيدي العاملة الزراعية واستبدالها بعمالة وافدة قلما تتمتع بنفس المستوى من الخبرات .

وقد رافق ظاهرة هجرة الزراعة والانتقال للعمل في الخارج أو في قطاعات غير زراعية ظواهر أخرى أسهمت في عرقلة نمو القطاع الزراعي تمثل أهمها في نقص الموارد المالية المتاحة ، وتزايد حجم مديونية هذا القطاع وعدم قدرته على تسديد القروض إضافة إلى مشاكل المياه التي بدأت تتفاقم وبشكل يدعو للقلق منذ أواخر الثمانينات وحالت دون تمكن الزارعين من استغلال أجزاء من حيازتهم الزراعية .

---

(١) أحتسبت من البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٣١ ، آذار ١٩٩٤ ، ص (٧٩)

Published by Arab Journals Platform, 1997

٢ – موضوع الدراسة :

يتناول هذا البحث دراسة مسألة الإقراض الزراعي باعتبارها إحدى المشكلات الرئيسة التي تعيق نمو القطاع الزراعي ، ويركز البحث وبالتحديد على مشاكل الإقراض الزراعي في منطقة إربد .

٣ – منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة أسلوب البحث الميداني ، حيث صممت استبانة خاصة لهذا الغرض وتم توزيعها على مختلف مدن وقرى محافظة إربد بما فيها منطقة الأغوار .

ووزع ابتداءً خمسون استبانة كعينة استرشادية لقياس ردود الفعل والمشاكل التي يمكن أن تواجه الباحثين الميدانيين ، ثم أعيد تصميم الاستبانة بناء على المعلومات الراجعة (Feed back) وتم توزيع ٣٥٠ نسخة من الاستبانة على عينة الدراسة ، واستبعدت تسعون استبانة من التحليل لعدم صلاحيتها ، وتم تحليل بقية الاستبانات وعددها ٢٦٠ استبانة .

واستخدمت في التحليل الإحصائي الرزم الإحصائية المعروفة بـ(SPSSx) حيث اعتمد المقياس الخماسي لتوضيح مدلول الأرقام(Five Point Likert Scale)

وفيما يستعرض الجزء الرابع من هذا البحث خلفية الدراسة ، فإن الجزء الخامس يبحث مكانة الزراعة في الاقتصاد الأردني .

أما الجزء السادس فيتناول بالتحليل الإقراض الزراعي ودور المؤسسات التمويلية في ذلك ثم يلقي الجزء السابع الضوء على أهم المشكلات التي تعترض الإقراض الزراعي على ضوء النتائج التي أفرزتها الدراسة الميدانية ، وتقدم الدراسة بعض التوصيات التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع وتطويره.

٤ – خلفية الدراسة :

رغم أهمية الإقراض الزراعي والدور الذي يضطلع به في تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية بشكل عام ، وفي الأردن على وجه الخصوص ، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بما يستحقه من اهتمام من قبل الأوساط العلمية والعملية في هذه الدول إلا في وقت متأخر نسبياً ، حيث بدأ الباحثون بتكريس المزيد من اهتمامهم لتقصي ودراسة أهم

Al-?Khatib: Agricultural Credits in Jordan : ? A Field Survey For Irbid Distr

المشكلات التي تواجه الدول التي تعاني من ضآلة الموارد المالية المتاحة للقطاع الزراعي ، فتناول بوتوملي (Bottomley) في دراسة له طبيعة الإقراض الزراعي وكلفته والمخاطر التي يواجهها مثل هذا الإقراض في الدول النامية (١) ، وبينت دراسة بوتوملي أن ارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على قروض، والتقلبات الموسمية في الإنتاج ، وعدم قدرة المزارعين على الوفاء بالتزاماتهم المالية ، تشكل أبرز العوائق التي تؤدي إلى تعثر الإقراض الزراعي في معظم الدول النامية (٢) .

وأظهرت دراسات أخرى نتائج مشابهة حيث تبين أن ضعف الميل الحدي للادخار في المجتمعات الزراعية يشكل عائقاً رئيسياً أمام إيجاد مصادر تمويل منخفضة الكلفة لهذا القطاع (٣) .

وفي دراسة أخرى لعينة من المزارعين في تايلندا تبين أن أهم مشكلات المزارعين هناك تكمن في صعوبة الحصول علـى قروض من مصـادر الإقـراض المؤسسية وإن ما يناهز ٤٦ ٪ من حجم الإقراض الزراعي في تايلندا يتم من خلال السوق غير النظامية (التجار والمرابون والأصدقاء) (٤) .

وبلغت نسب الإقتراض من السوق غير النظامية في سريلانكا ٢٦٪ ، وبنغلاديش ٥٣ ٪ وكوريا الجنوبية ٦٠ ٪ والباكستان ٦٣ ٪ (٥) .

وفي محاولة لدراسة قدرة صغار المزارعين على الحصول على قروض زراعية من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة في الدول النامية ، تبين أن كبار المزارعين هم في الغالب أقدر من صغار المزارعين في الحصول على خدمات الإقراض المؤسسية في معظم

---

(١) أنظر : Bottomley , A ., " Interest Rate Determination in Underevelоped Rural Areas " . American journal of Agricultural Economics , Vol .57 , No . 2 (May 1987 . pp 449 - 463 .

(٢) أجريت الدراسة علي عينة من مزارعي القمح في الهند .

(٣) أنظر مثلاً : Adams , D ., " Agricultural Credit in Latin America : A Critical Review of External Funding Policy " , American Journal of Agricultural E onomics , Vol . 53 , No. 2 (May 1981) p. 169 ; and Shah , A.C , " Institutional Credit for Agriculture ' , India Journal of Agricultural Economics , Vol . 26, 1981 , p. 217

(٤) أنظر : Donner , W., Agricultural Credit in Thailand with Special Reference to Fertilizers Use , U. N Development Program , Bangkok, 1981

(٥) أنظر مثلاً: Lowdermilk, M., Diffusion of Dwarf Wheat Production Technology in: Pakistan's Punijab, USAID, Spring Review of Small Farm Credit, No. 14 , 1983 , p. 190

Published by Arab Journals Platform, 1997

دول العالم الثالث (١) .

وعلى سبيل المقارنة ، فقد بلغت نسبة القروض الزراعية إلى الدخل القومي الإجمالي في الولايات المتحدة ٥٣ ٪ في عام ١٩٧٠، فيما لم يتجاوز هذه النسبة ٣٩ ٪ في تايوان، وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية الأكثر تطوراً وصلت إلى ٥٠ ٪ بينما تنخفض إلى ١٥ ٪ في دول أمريكا اللاتينية الفقيرة (٢) .

أما في الأردن فلم تتجاوز القروض الزراعية ما نسبته ٣.٩ ٪ من الدخل الإجمالي لعام١٩٩٣ (٣).

وفي دراسة للعلاقة بين الضمانات (Collaterals) التي يستطيع المزارعون تقديمها مقابل القروض الزراعية وبين كلفة الإقراض الزراعي ، وجد أن ثمة فروقاً كبيرة جداً في كلف الإقتراض والتي تتناسب تناسباً عكسياً مع قيمة الضمانات العينية التي يتمكن المزارعون من تقديمها (٤).

وفي حالة لجوء المزارعين للاقتراض من المرابين ، وهم غالباً ما يفعلون ذلك في الدول الأقل تطوراً ، فهم يلتزمون بدفع معدلات فائدة تفوق قدراتهم على السداد ، ففي ماليزيا مثلاً ، تراوحت أسعار الفائدة التي يتقاضاها المرابون بين ٢٢٠ – ٣٣١ ٪، كما بلغت ٤٠ ٪ في جنوب فيتنام(٥) .

وأظهرت دراسة لطبيعة العلاقة بين حجم الإقراض الزراعي والإنتاج الزراعي لمجموعة من الدول الآسيوية وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين في بعض الدول ، بينما لم تظهر علاقة واضحة في البعض الآخر(٦).

---

(١) راجع : Von Pischke, Credit Use and Development on Ninteen Murang'a Farms, 1969-1974, Institute of Development studies, University of Nairobi, 1985. p.30.

(٢) أنظر المرجع السالف الذكر : Adams, D., " Agricultural Credit ...",

(٣) إحتسبت من : البنك المركزي الأردني ،النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٨، اب١٩٩٣ ، ص٢٨ – ٣٣ .

(٤) أنظر : Wai,L. and Hoover, R.,Short Term Padi Production Credit Scheme on the Muda Irrigation Project of Malaysia, USAID, spring Review of Small Farm Credit, Vol., 11; 1984,p.27; and , Sansom, R., The Economics of Insurgeney in the Mekong Delta of Vietnam , MIT press , Cambridge, 1970 .

(٥) أنظر في ذلك : Barton, C., Credit and Small Farmer : Case Study of the Mekong Delta , USAID , Spring Review of Small Farm Credit , No., 11 , 1983 , p. 45 .

(٦) لتفصيلات أكثر في هذا الموضوع ، أنظر: Chandavarkar, A., Some Aspects of Interest Rate Policies in less Developed Economies : The experience of Selective Asian Countries , IMF staff papers , vol. XVIII, No. 1, May 1981, pp. 48 - 112 .

أما في الأردن ، فلا يوجد محاولات لدراسة مثل تلك العلاقة .

وقد حاولنا إيجاد العلاقة بين حجم الإقراض الزراعي الممنوح من قبل البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة وبين الإنتاج الزراعي ممثلاً بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى(Ordinary Least Squares)، وجـــاءت النتائج إيجابية حيث أظهرت المعادلة وجود علاقة ارتباط موجبة ومثبتة إحصائياً وبدرجة معنوية عالية بين المتغيرين ، أما أسعار الفوائد فلم تكن معنوية وتم شطبها من المعادلة ، وكانت نتائج المعادلة كما يلي :

$$AGR = 165.50 + 0.0074\ CREDIT$$
$$(t\text{-}stat) \quad (8.81) \quad (4.95)$$
$$R^2 = 0.76 \quad D.W. = 1.78 \quad F = 24.14$$

يتضح من الاستعراض السابق بأن القطاع الزراعي في معظم الدول النامية يعاني من مشاكل وصعوبات متشابهة ينحصر جلها في ارتفاع كلفة الإقراض ، وصعوبة حصول صغار المزارعين على قروض مكفولة أو ميسرة ، وعدم القدرة على التسديد ، وتراكم المديونية الزراعية ، وعجز مؤسسات الإقراض المتخصصة عن توفير الموارد المالية المناسبة لهذا القطاع .

ولا بد هنا من التساؤل : هل يختلف واقع الإقراض الزراعي والقطاع الزراعي الأردني عنه في بقية دول العالم الثالث ؟ تشير معظم الدراسات إلى أن الزراعة الأردنية تعاني من كثير من المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية ، وأن مشاكل الإقراض الزراعي متشابهة إلى حد كبير (١)

---

(١) أنظر في ذلك : شفيق بني هاني ، التحليل الاقتصادي للإقراض الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، وكذلك لنفس المؤلف ، دراسة تحليلية حول التطور التاريخي للإقراض الزراعي الرسمي وشبه الرسمي في الأردن ومرحلته الراهنة ، مؤسسة الإقراض الزراعي مديرية الدراسات والتخطيط عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ – ٢٦ ، وأيضاً لنفس المؤلف، دراسة تحليلية حول نظام الإقراض الزراعي في الأردن وإمكانيات تحسينه وتطويره ، مؤسسة الإقراض الزراعي ودور مؤسسة الإقراض الزراعي والتخطيط ، عمان ، ١٩٩١ ، أنظر كذلك لشفيق بني هاني : منهجية الإقراض الزراعي ودور مؤسسة الإقراض الزراعي ، مؤسسة الإقراض الزراعي ، مديرية الدراسات والتخطيط عمان ، ١٩٩١ ص ٢ – ١٠ ، راجع أيضاً فوزي صادق (وآخرون) : تنظيم وإدارة الخدمات الزراعية المقدمة لصغار المزارعين في الأردن ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٨ ، راجع ذلك

Khatib ,F ., Financial Institutions and Economic Growth in Jordan , Unpublished ph .D Thesis, University of Leicester , UK. 1987 . pp. 166 - 68 .

Published by Arab Journals Platform, 1997

ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص أن هذه الدراسة تختلف عن جميع الدراسات التي تم ذكرها والتعرض إليها نظراً لكونها تعالج قضية محددة (مشاكل الإقراض الزراعي في منطقة تعتبر من أكثر المناطق أهمية وحيوية بالنسبة للقطاع الأردني ألا وهي منطقة اربد .

كذلك فإن الدراسة تعتمد على استبانة تم تصميمها لهذا الغرض وتم توزيعها على مختلف مدن وقرى المحافظة وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة والتي استخدمت الأسلوب الوصفي في التحليل .

وقبل التعرض لهذه المشاكل فإن القسم التالي من الدراسة يتعرض لأهم الملامح الرئيسية للاقتصاد الأردني ذات العلاقة بالقطاع الزراعي .

٥ – مكانة الزراعة في الاقتصاد الأردني

تبلغ المساحة الإجمالية للمملكة ٩٢٥٤٤ كم^{٢} ، منها ٩ ٪ فقط أراض خصبة يصل معدل هطول الأمطار عليها ٢٠٠ ملم سنوياً .

أما الأراضي التي يصل معدل هطول الأمطار عليها ٣٠٠ – ٥٠٠ ملم سنوياً فتبلغ مساحتها ١,٨ مليون دونم وتشكل ٢,٣ ٪ من مجمل مساحة المملكة .

وتبلغ كمية الأمطار السنوية في المملكة ٦٨٨٥ مليون م^{٣} ، يضاف إليها ٢٠٠٠ مليون م^{٣} تسقط في مناطق متصلة خارج المملكة ويمكن أن يصل جزء منها إلى الأراضي الأردنية (أنظر الجدول رقم ١) .

وخلال فترة زمنية قصيرة يتبخر ٧٥ ٪ من الأمطار الهاطلة ، فيما يسيل ما يقارب ١٥٪ في الأنهار والسدود و ١٠ ٪ تتسرب في طبقات الأرض وتشكل مصادر مائية مغذية للينابيع والآبار (١) .

وقد انعكس تذبذب هطول الأمطار على انتاج المحاصيل الزراعية بحيث يصل الإنتاج الزراعي في المواسم الجيدة إلى أربعة أضعاف الإنتاج في الموارد المائية نتيجة تدني معدلات هطول الأمطار ، وانعكس ذلك سلبياًعلى القطاع الزراعي في المملكة .

(١) نفس المصدر ، ص ٢٠ –٢٢ .

Al-?Khatib: Agricultural Credits in Jordan : ? A Field Survey For Irbid Distr

جدول رقم (١)

معدل سقوط الأمطار في مناطق المملكة المختلفة

معدل السقوط ملم	المساحة (الف كم ٢)	كمية الأمطار مليون م ٣	٪ من المساحة الاجمالية	٪ مياه الأمطار الكلية
أقل من ٥٠	٥٩,٣٣	١٤٨٣	٦٤,١	٢١,٦
١٠٠ – ٥٠	١٣,٨٥	١٠٣٩	١٥,٠	١٥,١
١٥٠ – ١٠٠	٧,٢٩	٩١٢	٨,٠	١٣,٢
٢٠٠ – ١٥٠	٤,١٢	٧١٨	٤,٤	١٠,٤
٢٥٠ – ٢٠٠	٢,١٤	٤٨٣	٢,٣	٧,٠
٣٠٠ – ٢٥٠	١,٨٠	٤٩٦	٢,٠	٧,٢
٤٠٠ – ٣٠٠	١,٤٨	٦٣٦	١,٩	٩,١
٥٠٠ – ٤٠٠	١,٢٥	٥٦٤	١,٣	٨,٢
٦٠٠ – ٥٠٠	٠,٧٨	٤٢٧	٠,٨	٦,٢
٦٠٠ فما فوق	٠,٢١٢	١٣٨	٠,٢	٢,٠
الإجمالي	٩٢,٥٤	٦٨٨٥	١٠٠,٠	١٠٠

المصدر :

Saleh, H. A ., Water Resources and Food Production in Jordan ,in : Politics and The Economy in Jordan , edited by Rodney Wilson , Routledge , London , 1991 . Table 1.1 , p. 22.

وفيما يتعلق بالأيدي العاملة في القطاع الزراعي ، تشير البيانات المتوافرة – رغم عدم دقتها – إلى أن عدد العاملين في القطاع الزراعي قد ارتفع من ٥٤ ألف عامل في عام ١٩٧٣ إلى ٩١ ألف عامل عام ١٩٨٥ ليعود إلى الانخفاض إلى ٨٠ ألف عامل في عام ١٩٨٦ (١) .كما أن ٥٢ ألف عامل زراعي كانوا من العمال الوافدين في عام ١٩٨٥ ، وازدادت مساهمة العمالة الوافدة في القطاع الزراعي من ٧,٣ ٪ من مجموع العاملين في ذلك القطاع في عام ١٩٧٩ إلى ٥٦,٩ ٪ عام ١٩٨٥ ، ثم انخفضت إلى ٥٢,٨ ٪ عام ١٩٨٧ ،أي أن العمالة الوافدة تستحوذ على أكثر من نصف العاملين في القطاع .

وفي حين كانت حصة قطاع الزراعة تشكل ١٦,٤ ٪ من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٧٣ فإنها انخفضت إلى ١٠,١ ٪ في عام ١٩٨٠ واستقرت عند ١٢ ٪ في عام ١٩٩١ (٢)

(١) انظردراسة أحمد أبوشيخة ، القطاع الزراعي في الأردن والتحديات المستقبلية ، بحث قدم في المؤتمر الاقتصادي الثاني حول القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الزراعية في الأردن ، ٢٠ – ٢٣ /٤/١٩٢، جامعة اليرموك ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر

Published by Arab Journals Platform, 1997

وهكذا فإن ظاهرة تناقص حصة القطاع الزراعي من مجموع قوة العمل وتناقص حصته أيضاً من الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى ضرورة ايلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام والدراسة .

تتصف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للمملكة بتذبذب معدلات نموها من سنة لأخرى .

ويتضح هذا التذبذب في الجدول رقم (٢) ، حيث وصلت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي أعلى نسبة لها (٢٢.٩ ٪) في عام ١٩٦٤ ، في حين سجلت أدنى نسبة (٥ ٪) في عام ١٩٨٤ .

وخلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٩٢ بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٧.٣ ٪ .

جدول رقم (٢)

مساهمة قطاع الزراعة في النا تج المحلي الإجمالي (مليون دينار)

السنـــوات	الناتج المحلي	مساهمة قطاع الزراعة (مليون)	نسبة مساهمة الزراعة / الناتج المحلي
١٩٨٠	٩٨٤,٣	٦٩.٤	٧.١
١٩٨١	١١٦٤.٢	٧٥.١	٦.٤٠
١٩٨٢	١٣٢١,٢	٨١.٨	٦.٢
١٩٨٣	١٥٠٥.٥	٩٧.٢	٦.٤
١٩٨٤	١٦٠٤.٨	٧٩.٦	٥.٠
١٩٨٥	١٦٦٤.٣	٨٧.٤	٥.٢
١٩٨٦	١٦٨٦.٣	١٠٠.١	٥.٩
١٩٨٧	١٧٤٦.٠	١٢٥	٧.١
١٩٨٨	١٨٥٣.٣	١٢٣.٢	٦.٦
١٩٨٩	٢٢٥٠.٣	١٣٤.٢	٦.٠
١٩٩٠	٢٣٤٧.٤	١٨٤.٩	٧.٢
١٩٩١	٢٣٤٧.٤	١٨٤.٩	٧.٢
١٩٩٢	١٣١٦	١٣٠	٠٩.٩
١٩٩٣	١٥٣٩	١٦٨	١٠.٩
١٩٩٤	١٦١١	١٧٠	١٠.٥
المعدل			٧.٣ ٪

المصدر :

١- البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة.

٢- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة.

Al-?Khatib: Agricultural Credits in Jordan : ? A Field Survey For Irbid Distr

جدول رقم (٣)
أهمية قطاع الزراعة في الميزان التجاري الأردني
(مليون دينار)

(١) السنوات	(٢) اجمالي الصادرات	(٣) الصادرات الزراعية		(٤) اجمالي المستوردات	(٥) المستوردات الزراعية		(٦) الميزان التجاري الكلي	(٧) عجز الميزان الكلي كنسبة من الناتج	(٨) عجز الميزان التجاري الزراعي	(٩) عجز الميزان التجاري الزراعي كنسبة من الناتج المحلي (٪)	(١٠) (٨) كنسبة من (٦) (٪)
		القيمة	كنسبة من اجمالي الصادرات		القيمة	كنسبة من اجمالي المستوردات					
١٩٨٠	١٢٠.٠	٢٣.٥	١٩.٦	٧١٦.٠	١١٨.٨	١٦.٦	٥٩٦.٩-	٦٠.٥	٩٥.٣-	٩.٧	١٦.٠
١٩٨١	١٦٩.٠	٣٣.١	١٩.٦	١٠٤٧.٥	١٦٧.٩	١٦.٠	٨٧٨.٥-	٧٥.٥	١٣٤.٨-	١١.٦	١٥.٣
١٩٨٢	١٨٥.٦	٣٩.١	٢١.١	١١٤٢.٤	١٩١.٩	١٦.٨	٩٥٦.٨-	٧٢.٤	١٥٢.٨-	١١.٦	١٦.-
١٩٨٣	١٦٠.١	٣٦.٣	٢٢.٧	١١٠٣.٣	١٨٠.٤	١٦.٣	٩٤٣.٢-	٦٢.٦	١٤٤.١-	٩.٦	١٥.٣
١٩٨٤	٢٦١.٠	٤١.٨	١٦.٠	١٠٧١.٣	١٨٤.٣	١٧.٢	٨١٠.٣-	٥٠٩.٥	١٤٢.٥-	٨.٩	١٧.٦
١٩٨٥	٢٥٥.٥	٤٣.٥	١٧.٠	١٠٧٤.٤	١٧٥.٨	١٦.٤	٨١٩.١-	٤٩.٢	١٣٢.٣-	٧.٩	١٦.١
١٩٨٦	٢٢٥.٦	٤١.٩	١٨.٦	٨٥٠.٢	١٦٥.٦	١٩.٥	٦٢٤.٦-	٣٧.٠	١٢٣.٧-	٧.٣	١٩.٨
١٩٨٧	٢٤٨.٨	٣٣.٩	١٣.٦	٩١٥.٥	١٥٥.٧	١٧.٠	٦٦٦.٧-	٣٨.٢	١٢١.٨-	٧.-	١٨.٣
١٩٨٨	٣٢٤.٨	٣٠.٠	٩.٢	١٠٢٢.٥	١٧٢.٩	١٦.٩	٦٩٧.٧-	٣٧.٦	١٤٢.٩-	٧.٧	٢٠.٥
١٩٨٩	٥٣٤.١	٤٨.٦	٩.١	١٣٣٠.٠	١٩٧.٧	١٦.١	٦٩٥.٩-	٣٠.٩	١٤٩.١-	٦.٦	٢١.٤
١٩٩٠	٦١٢.٢	٥٩.٧	٩.٧	١٧٣٦	٤١٣	٢٣.٩	١١١٤-	٥٨.٤	٣٥٣.١-	١٨.٥	٣١.٦
١٩٩١	٥٩٩	٨٦.٠	١٤.٣	١٧١٠	٤١٧	٢٤.٤	١١١١-	٥٧.٢	٣٣١-	١٧.١	٢٩.٨
١٩٩٢	٦٣٤	٩٢.٠	١٤.٥	٢٢١٤	٤١٦	١٨.٨	١٥٨.-	٧٣.١	٣٢٤-	١٥.٠	٢٠.٥
١٩٩٣	٧٢٤	١١١.٠	١٥.٣	٢٤٧٦	٤٥٠	١٨.٢	١٧٥٢-	٧١.٠	٣٣٩-	١٤.١	١٩.٣

المصدر : احتسبت من : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، (اعداد متفرقة) .

Published by Arab Journals Platform, 1997

أما بخصوص أهمية قطاع الزراعة في الميزان التجاري الأردني ، الجدول رقم ٣ يوضح ذلك.

يشير الجدول إلى أن عجز الميزان التجاري الزراعي قد تزايد بالأرقام المطلقة منذ عام ١٩٨٠ ليصل إلى ١٥٢.٨ مليون دينار في عام ١٩٨٢ وتراجع بعد ذلك تدريجياً ليصل إلى ١٢١.٨ مليون دينار في عام ١٩٨٧ ، وما لبث أن عاد إلى التزايد في السنوات اللاحقة لذلك .

ونجد أيضاً أن عجز الميزان التجاري الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ٣ ٪ في عام ١٩٧٥ إلى ١١.٦ ٪ في عام ١٩٨٢ .

ثم انخفض على نحو تدريجي.

وحين مقارنة هذه النسبة بمثيلاتها في الدول العربية فإنها تبدو متواضعة بالنسبة للبعض ومنخفضة بالنسبة للبعض الآخر .

ففي عام ١٩٨٤ بلغت مساهمة القطاع الزراعي في تونس ١٣,٦ ٪ وفي الإمارات العربية ١,٣ ٪ وفي عام ١٩٩١ بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ١٤ ٪ بالنسبة للجزائر و١٨ ٪ لمصر و١٩ ٪ للمغرب .

وإذا قارنا هذه النسب مع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة نجد أنها ارتفعت من ٩,٣ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ١١,٤ ٪ عام ١٩٨٩ ثم لتصل إلى ١٣,٨ ٪ عام ١٩٩٢ (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ٧٩).

أما إذا قارنا هذه النسب مع مثيلاتها في دول العالم الأخرى لعام ١٩٩١ فإننا نجدها كالآتي (انظر المجموعة الاحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ١٩٨٤– ١٩٩٣) .

- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي لجميع الدول النامية بلغت ١٧ ٪.
- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للدول الأقل نمواً بلغت ٣٧ ٪.
- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للدول الصناعية بلغت ٤ ٪.
- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي العالمي بلغت ٧ ٪ .

ويوضح الجدول التالي مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي وبالأسعار الجارية لبعض الدول بهدف المقارنة.

جدول رقم (٤)

مساهمة الزراعة في النا تج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية ولعام ١٩٩٣)

الدولـــة	النسبة٪	الدولـــة	النسبة٪
كوريا	٨	نيكاراغوا	٣٠
الأرجنتين	١٥	الجزائر	١٤
المكسيك	٥	مصر	١٨
تركيا، تونس	١٨	المغرب	١٩
الصين	٢٦	غانا	٥٣

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

٦- الإقراض الزراعي ومراحل تطوره : منظور تاريخي

تتركز الكثير من مشكلات القطاع الزراعي في قضايا التمويل والإقراض، ويبدو مناسباً في هذا السياق استعراض مراحل تطور الإقراض الزراعي في المملكة [١] والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وتعود إلى ما قبل عام ١٩٢٢ عندما تم إنشاء المصرف الزراعي العثماني إبان الحكم التركي للبلاد

ففي عام ١٨٦٦ صدر نظام خاص يقضي بتخصيص اعتمادات مالية معينة عرفت بـ « صناديق البلاد » وأطلق عليها فيما بعد « صناديق المنافع ».

وكانت هذه الصناديق تحول من المحاصيل التي تجبى بمعدل العشر وترصد مخصصاتها بعد المحاصيل التي تجمع من المزارعين في كل قرية ويصار إلى تسليفها فيما بعد إلى الفلاحين بفائدة لا تتعدى ١ ٪ [٢].

(١) انظر : شفيق بني هاني ، دراسة تحليلية حول التطور التاريخي للإقراض الزراعي ،١٩٩١ مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٤ .

وبسبب عدم كفاءة هذه الصناديق فقد ألغيت في عام ١٨٩٠ .

وتلا ذلك تأسيس أول مصرف زراعي سمي « المصرف الزراعي العثماني » .

وكان هذا المصرف يعتمد في موارده على نسبة الـ ١٠ ٪ من الحاصلات ، إلا أن الجباية كانت تصل في بعض المناطق إلى ٤٠ ٪ أو أكثر ، وتسبب ذلك بإرهاق المزارعين وتراجع قدرتهم على تسديد القروض ، واضطرارهم في نهاية الأمر إلى بيع مزارعهم وحيازاتهم تخلصاً من الأعباء الباهظة للديون.

المرحلة الثانية : في أعقاب زوال الحكم العثماني عن البلاد العربية ، وتأسيس إمارة شرق الأردن ، تأسس « المصرف الزراعي الأردني » عام ١٩٢٢ برأسمال قدره (١٢٣٠٥) ليرة تركية .

وبدأ المصرف بفتح فروع له في أنحاء الإمارة كقضاء جرش وقضاء الطفيلة .

ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت حكومة المملكة بتخصيص مبالغ مالية تدفع من الخزينة العامة لدعم موارد المصرف، ومع بداية عام ١٩٦٠ وصل رأسمال المصرف إلى (٧٠) ألف دينار وافتتح فرعان جديدان في كل من القدس ونابلس بالإضافة إلى فروعه القائمة في الضفة الشرقية .

وتم خلال هذه المرحلة إنشاء مكتب القروض الزراعية في مجلس الإعمار الأردني في عام ١٩٥٢ ، ولجان القروض الزراعية المتفرعة عنه .

وكانت مهمة هذه اللجان النظر في طلبات الاقتراض المقدمة وفي تحصيل القروض الممنوحة .

وقد انحصرت الأعمال الزراعية الرئيسية الممولة في استصلاح الأراضي ، والتشجير، ومشروعات الري الصغيرة ، وتربية الماشية والدواجن ، وشراء الآلات والمعدات الزراعية.

وارتفع حجم القروض الممنوحة إلى ٢.٤ مليون دينار مع بداية عام ١٩٦٠ .

كما يلاحظ أن هذه المرحلة بدأت تشهد ظهور الجمعيات التعاونية الريفية التي أصبحت تمثل حجر الأساس في الحركة التعاونية الأردنية رغم محدودية مواردها .

المرحلة الثالثة : شهدت هذه المرحلة إنشاء مؤسسات الإقراض المتخصصة التي أخذت على عاتقها سد الفجوة التي لم تستطع البنوك التجارية تجسيرها نظراً لارتفاع عنصر

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 1 [1997], Iss. 2, Art. 2

المخاطرة في الاقراض الزراعي وانخفاض العائد عليه .

ومما يجدر ذكره أن الإقراض الزراعي في الأردن يتم عن طريق المؤسسات المتخصصة وهي مؤسسة الإقراض الزراعي والمنظمة التعاونية .

كذلك فإن البنوك التجارية تقوم هي الأخرى بمنح بعض القروض الزراعية قصيرة الأجل.

أما السوق غير النظامية (التجار والمرابون) فلا يمكن اغفال دورهم في التمويل الزراعي إلا أن حجم هذا القطاع وأهميته في الإقراض تعتبر هامشية وتكاد تنحصر حالياً في بعض القرى والمناطق النائية في المحافظة.

وقد اقترح بعض المحكمين التعرض لهؤلاء ولو بالاشارة ولكن نظراً لعدم توافر إحصائيات دقيقة عن حجم وطبيعة نشاطاتهم خاصة وأن عدداً قليلاً جداً ممن تم استطلاع رأيهم في الاستبانة قد أفادوا بوجود هؤلاء في مناطقهم فقد تعذر علينا تقييم نشاطاتهم ، وربما يتم ذلك في بحث آخر مستقل .

١- مؤسسة الإقراض الزراعي :

أنشئت مؤسسة الإقراض الزراعي في عام ١٩٥٩ بموجب القانون المؤقت رقم (٥٠) الذي استبدل فيما بعد بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٠ ، وما زال العمل سارياً حتى الآن بالقانون رقم (١٢) والتعديلات التي أجريت عليه .

ويجيز هذا القانون للمؤسسة تأسيس فروع لها في جميع أنحاء المملكة .يتولى الإشراف تدريجياً إلى أن وصلت إلى أقل من ١٠ ٪ مع نهاية ١٩٩١.

وأهم مصادر الإقراض الخارجية للمؤسسة هي ألمانيا ، والولايات المتحدة الأميريكية ، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية . الفاو) ، والجماعة الأوروبية [١].

أما على الصعيد الداخلي فيعتبر البنك المركزي الممول الأول لهذه الموسسات فقد بلغت القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي لهذه المؤسسة ١٣.٩مليون دينار عام ١٩٧٨ بينما بلغت القروض الخارجية لنفس العام ١٤.٧ مليون دينار [٢] .

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت المؤسسة تواجه مشاكل في الحصول على التمويل الخارجي مما شكل ضغوطاً على مصادر التمويل الداخلية. وقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه المؤسسة ٨٩.٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ انخفض إلى ٨٤.٦ مليون عام ١٩٩٠ ثم وصل ٧٤.٤ مليون دينار عام ١٩٩١ [٣].

(١) وخاصة القروض الممنوحة من منظمة الإنماء الأمريكية ، وبنك الإعمار الألماني ، وبنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

(٢) أنظر : Khatib , F ., 1987, op .cit. p . 166.

(٣) احتسبت من : البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثامن والعشرون ، ١٩٩٢ ، ص ٨٨ .

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol1/iss2/2

أما بخصوص القروض الممنوحة من قبل المؤسسة فيوضحها الجدول رقم (٥) حيث بلغت القروض الانمائية ٥ر٤٤ مليون دينار خلال الفترة ٨١ – ١٩٩٠ أو ما نسبته ٥ر٧٤ ٪ من إجمالي القروض الممنوحة بينما لم يتجاوز إجمالي القروض التشغيلية ٣ر١٥ مليون لنفس الفترة ويوضح الجدول كذلك تراجع إجمالي القروض خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠ ويعزى ذلك إلى المصاعب الحالية التي واجهتها المؤسسة خلال تلك الفترة .

جدول رقم (٥)

قروض مؤسسة الاقراض الزراعي للفترة الواقعة ما بين ١٩٨١ – ١٩٩١

(بالمليون دينار)

السنـــــة	قروض انمائية متوسطة وطويلة الأجل	قروض تشغيلية موسمية وقصيرة الأجل	إجمالي القروض
١٩٨١	٥ر٩٣	٠ر٨٦٩	٦ر٧٩
١٩٨٢	٥ر٢٩	٠ر٩٩١	٦ر٢٩
١٩٨٣	٤ر٢٩	١ر٣٢	٥ر٦١
١٩٨٤	٣ر٧١	١ر٧٥	٥ر٤٧
١٩٨٥	٥ر٠٧	٢ر٨٦	٧ر٩٣
١٩٨٦	٤ر٣٢	١ر٣٦	٥ر٦٨
١٩٨٧	٣ر٦٢	١ر٥٣	٥ر١٤
١٩٨٨	٣ر٦٥	١ر٠٩	٤ر٧٥
١٩٨٩	٣ر٥٧	١ر٣٩	٤ر٩٥
١٩٩٠	٥ر٠٤	٢ر١٠	٧ر٤٠
المجموع التراكمي	٤٤ر٤٩	١٥ر٢٦	٥٩ر٧٥
النسبة	٥ر٧٤ ٪	٥ر٢٥ ٪	٠ر١٠٠ ٪

المصدر : مؤسسة الإقراض الزراعي : التقارير السنوية ، أعداد متفرقة

٢ – المنظمة التعاونية الأردنية :

تعتبر هذه المنطقة الهيئة الوحيدة المسؤولة عن الحركة التعاونية الزراعية وغير الزراعية

في الأردن .

تأسست المنظمة في عام ١٩٦٨ لتحل محل الاتحاد التعاوني الذي كان قائماً آنذاك .

وبالإضافة لمسؤوليتها عن الحركة التعاونية والنشاطات والأعمال المرتبطة بها ، تقوم المنظمة بأعمال تسويق الحاصلات والمنتوجات الزراعية ، وتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي على المؤسسة وهناك مجلس إدارة يرأسه وزير الزراعة ويضم أربعة أعضاء آخرين اثنان منهما من موظفي الحكومة واثنان غير حكوميين من ذوي الخبرة والكفاءة في الشؤون الزراعية والمالية .

ويتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة تشمل وضع القواعد الأساسية للمؤسسة ، وإقرار هيكلها التنظيمي ، والموافقة على فتح وإلغاء الفروع والمكاتب ، وتحديد شروط الإقراض والفوائد المترتبة على القروض ، وغير ذلك من الصلاحيات التي لها علاقة بالإقراض الزراعي ، وتتركز نشاطات المؤسسة التمويلية في المجالات التالية :

١- استصلاح وتعمير وتطوير الأراضي الزراعية البعلية والمروية .

٢- تنمية وتطوير الثروة الحيوانية (بما فيها الدواجن والنحل والأسماك) .

٣- الإسكان الريفي والأبنية المزرعية الأخرى .

٤- الميكنة الزراعية والتصنيع والتجهيز الزراعي.

٥- مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة (نباتي وحيواني).

وفيما يتعلق بالاقراض الزراعي ، تقوم المنظمة بإصدار القروض للجمعيات التعاونية وأعضائها من خلال البنك التعاوني الذي كان يعتبر من أهم الأجهزة التابعة للمنظمة ونظراً للمصاعب المالية التي واجهت البنك التعاوني فقد توقف عن العمل مع بداية التسعينات وتم وضع البنك تحت التصفية .

تمنح القروض وفقاً لأسس وإجراءات معينة تقرر من قبل مجلس إدارة المنظمة ، وتعتمد آجال هذه القروض على طبيعة العمليات ،المشروعات الممولة والتي تشمل قروضاًموسمية قصيرة الأجل لسنة واحدة أو أقل وتمنح للجمعيات التعاونية أو الأعضاء التعاونيين ، وقروضاً متوسطة الأجل .

وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسة والدور الذي يفترض أن تلعبه في تمويل القطاع الزراعي إلا أن الجدول رقم (٦) يوضح تضاؤل أهميتها النسبية بالنسبة لإجمالي الإقراض الزراعي ويوضح الجدول المذكور التطور الذي طرأ على حجم القروض التي تمنحها المنظمة مقارنة بغيرها من مصادر التمويل الأخرى وخاصة مؤسسة الإقراض الزراعي حيث يتضح أن نسبة قروض المنظمة قد انخفضت من ٥ر٣١ ٪ من إجمالي الإقراض الزراعي عام ١٩٨٣ إلى ٥ر١١ ٪ عام ١٩٨٩ وأخيراً وصلت النسبة ٣ ,٧ ٪ فقط عام ١٩٩٣ .

ويوضح الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية للقروض التي تمنحها هذه المنطقة مقارنة بمثيلاتها من البنوك التجارية ومؤسسة الإقراض الزراعي .

ومما يجدر ذكره أن المنظمة التعاونية الأردنية بدأت تواجه مشاكل مالية منذ بداية التسعينات مما اضطر الحكومة إلى وقف نشاطات البنك التعاوني ووضعه تحت التصفية ولا تزال إجراءات التصفية جارية حتى وقتنا هذا .

أما البنوك التجارية فعلى الرغم من أنها ليست مؤسسات إقراض متخصصة إلا أن الدور الذي تلعبه في تمويل القطاع الزراعي لا يمكن تجاهله .

لقد تزايدت القروض الزراعية الممنوحة من البنوك التجارية بشكل مطرد لترتفع من ٣ر٦١ مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى ٤٧ر٢٣ مليون دينار عام ١٩٩١ .

ومما تجدر ملاحظته أن مجموع ما قدمته البنوك التجارية كقروض زراعية لعام ١٩٩٠ قد تجاوز حجم الإقراض الزراعي المقدم من جميع المؤسسات المتخصصة والتي لم تشكل قروضها مجتمعة أكثر من ٤٥ مليون دينار لنفس السنة . (انظر الجدول رقم ٦)

وعلى الرغم من أن معظم قروض البنوك التجارية هي من النوع القصير الأجل إلا أن حجم نشاطها في هذا المجال يؤكد حقيقة تضاؤل أهمية المؤسسات المتخصصة ، وتوجه المزارعين بشكل متزايد للتعامل مع البنوك التجارية كمصادر إقراض علماً بأن أسعار الفائدة على قروض المؤسسات المتخصصة أقل من تلك التي تستوفيها البنوك التجارية.[١]

يتضح مما سبق ، أن مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة التي تأسست إبتداءاً لسد العجز التمويلي الذي يعاني منه قطاع الزراعة ودفع هذا القطاع الحيوي وتفعيل

(١) انظر : شفيق بني هاني ، دراسة تحليلية حول نظام الإقراض الزراعي في الأردن ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢٩ .

جدول رقم (٦)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الزراعية حسب الجهات المقرضة (ألف دينار)

السنوات	إجمالي الإقراض الزراعي	البنوك التجارية		مؤسسة الإقراض الزراعي		المنظمة التعاونية الأردنية	
		القروض	النسبة (٪)	القروض	النسبة (٪)	القروض	النسبة (٪)
١٩٧٥	١٤ر٢٣٤	٣ر٦٠٨	٢٥ر٣٥	٨ر٨٦٧	٦٢ر٢٩	١ر٧٥٩	١٢ر٣٦
١٩٧٦	١٧ر٩٥٩	٥ر١٦٠	٢٨ر٧٣	٩ر٧٢٤	٥٤ر١٤	٣ر٠٧٥	١٧ر١٢
١٩٧٧	٢٢ر٧٩٤	٨ر٣١١	٣٦ر٤٦	١٠ر٦٤٤	٤٦ر٧٠	٣ر٨٣٩	١٦ر٨٤
١٩٧٨	٢٩ر١٦٨	١٢ر٧٠٦	٤٣ر٥٦	١١ر٦١٣	٣٩ر٨١	٤ر٨٤٩	١٦ر٦٢
١٩٧٩	٣٦ر٨٩٣	١٧ر٣٦١	٤٧ر٠٦	١٢ر٧٢٣	٣٤ر٤٩	٦ر٨٠٩	١٨ر٤٦
١٩٨٠	٤٠ر٥٥٤	١٧ر٢٠٥	٤٢ر٤٢	١٤ر٠٤٩	٣٤ر٦٤	٩ر٣٠٠	٢٢ر٩٣
١٩٨١	٤٧ر٢٩٠	١٩ر٣٦٦	٤٠ر٩٥	١٧ر٢٨٠	٣٦ر٥٤	١٠ر٦٤٤	٢٢ر٥١
١٩٨٢	٦٣ر٦٨٤	٢٤ر٦٣٠	٣٨ر٦٧	٢٠ر٢١٧	٣١ر٧٤	١٨ر٨٣٧	٢٩ر٥٨
١٩٨٣	٦٩ر٥٠٨	٢٥ر٦٢٦	٣٦ر٨٧	٢٢ر٠٠	٣١ر٦٥	٢١ر٨٨٢	٣١ر٤٨
١٩٨٤	٧٠ر٠٩٤	٢٥ر٦٥٩	٣٦ر٦١	٢٢ر٤٨٠	٣٢ر٢١	٢١ر٩٥٥	٣١ر٣٢
١٩٨٥	٧٥ر١١٩	٢٦ر٢٩٨	٣٥ر٠٠	٢٥ر٨٧٩	٣٤ر٤٥	٢٢ر٩٤٢	٣٠ر٥٤
١٩٨٦	٧٢ر٠٠٨	٣٢ر٦٧١	٤٥ر٣٧	٢٨ر٠٤٧	٣٨ر٩٥	١١ر٢٩٠	١٥ر٦٩
١٩٨٧	٨١ر٩٥٣	٤٠ر٠٢٤	٤٨ر٨٤	٣٠ر٣٤٩	٣٧ر٠٣	١١ر٥٨٠	١٤ر١٣
١٩٨٨	٩١ر١٥٥	٤٧ر١٥٦	٥١ر١٧	٣٢ر٤٠١	٣٥ر٥٤	١١ر٥٩٨	١٢ر٧٢
١٩٨٩	٩١ر٧٤٨	٤٧ر٣٩٨	٥١ر٦٦	٣٣ر٨٣٨	٣٦ر٨٨	١٠ر٥١٢	١١ر٤٦
١٩٩٠	١٠٠ر٤١٩٩٠	٥٣ر٧	٥٣ر-	٣٦ر٩	٣٦ر٩	٩ر٨	٩ر٨
١٩٩١	١٠١ر٨	٤٩ر٨	٤٨ر٩	٤١ر٦	٤٠ر٩	١٠ر٤	١٠ر٢
١٩٩٢	١٢١ر٥	٥٤ر٤	٤٤ر٨	٥٦ر٦	٤٦ر٦	١٠ر٥	٨ر٦
١٩٩٣	١٣١ر٩	٦١ر٠	٤٦ر٢	٦١ر٣	٤٦ر٥	٩ر٦	٧ر٣

المصدر : السنوات ٧٥ – ٧٨ البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجلد ١٥ عدد ١٠ ، ١٩٧٩ جدول رقم « ١٩ » .

السنوات ٧٩ – ١٩٩٠ – البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجلد ٢٦ ، عدد ٣ ، ١٩٩٠ ص ٣١ – ٣٣ ، ومجلد ٢٩ عدد ١٠ ، ١٩٩٣

مساهمته في الناتج المحلي ، إلا أن الواقع لا يبين أن الهدف من إقامة تلك المؤسسات قد تحقق بالكامل، بل إن الأهمية النسبية لتلك المؤسسات في مجال الإقراض الزراعي قد تضاءلت سنة بعد أخرى كما أن الموارد المالية لتلك المؤسسات ليست أفضل حالاً ، ففيما تتفاقم الصعوبات أمام صغار المزارعين في الحصول على تسهيلات ائتمانية .

كذلك تتراجع قدرة الخزينة على تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات بسبب تسارع العجز في الموازنة الحكومية وخاصة بعد عام ١٩٨٩ .

يضاف إلى ذلك كله ارتفاع كلفة الإقراض ، وصعوبة حصول هذه المؤسسات على قروض ملائمة سواء من مصادر داخلية أو خارجية .

ولا بد هنا من التساؤل عن ماهية الانعكاسات التي ستترتب على هذه الأوضاع وبالتالي على مسيرة التنمية الزراعية عامة وعلى الإقراض الزراعي خاصة ؟ وستحاول الدراسة تقديم بعض الإجابات في هذا المجال من خلال استعراض النتائج الإحصائية للعينة

٧- النتائج الإحصائية للدراسة

كما سبق وأسلفنا ، فقد تم تصميم استبانة لغرض دراسة أهم المشكلات التي يعاني منها الإقراض الزراعي في منطقة إربد مع الأخذ بعين الاعتبار إن هذه المحافظة تحتل المركز الأول بين محافظات المملكة من حيث توافر الأراضي الزراعية الخصبة وخصوصاً في منطقة الأغوار ، وإن ما ينطبق على هذه المخالفة من فرضيات يمكن تعميمه على بقية المحافظات نظراً لتماثل المشاكل وهذه الصعوبات بينها .

تهدف الاستبانة بالدرجة الأولى إلى معرفة أهم الأسباب التي تعيق مسيرة الإقراض الزراعي في محافظة إربد والإجابة على التساؤلات التالية :

١- ماهي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين في منطقة إربد ؟

٢- ما هي أهم مؤسسات الإقراض التي يتعامل معها المزارعون في المنطقة ؟

٣- ما هي أهم الاعتبارات (اجتماعية ، اقتصادية ، دينية) التي تتحكم في تعامل المزارعين مع مؤسسات الإقراض ؟

٤- ما طبيعة المشاكل التي تعترض مسيرة الإقراض الزراعي في هذه المنطقة ؟

٧ / ١ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة

يبين الجدول رقم (٧) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في قطاع الزراعة في المنطقة ، حيث يتضح أن معظم العاملين في الزراعة هم من الفئة العمرية الشابة وذلك خلافاً للاعتقاد السائد بأن المنخرطين في العمل الزراعي هم عادة ممن يتجاوزون سن الأربعين .

فتشير العينة إلى أن حوالي ٦٢ر٤ ٪ ممن شملتهم الدراسة لم تتجاوز أعمارهم ٤٠ عاماً .

كما تبين أن مستوى التعليم لفئة المزارعين ليس متدنياً ، بل إن أكثر من ٦٠ ٪ منهم متمكنون من القراءة والكتابة ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول العربية أو الدول النامية .

وتشير النتائج إلى ما يقارب ٧٩ ٪ من عينة الدراسة لا تزيد دخولهم الشهرية (العائدة من الزراعة) عن مائة دينار ، بينما أشار ٥ ٪ فقط إلى أن دخولهم الشهرية من الزراعة تتجاوز ٢٠٠ دينار.

أما بخصوص حجم الملكية وطبيعة النشاط الزراعي فقد وجد أن حجم الملكية الزراعية في منطقة إربد هو من الحجم الصغير والمتوسط حيث شكلت الملكية التي لا تتجاوز ١٠٠ دونم حوالي ٨٥ر٦ ٪ بينما لم تشكل الملكية التي تتجاوز ١٠٠ دونم سوى ١٤ر٤٪ فقط ، وقد شكلت الأراضي المروية ما نسبته ٦١ر٩ ٪ من هذه الملكيات ، ويعزى ارتفاع هذه النسبة لكون جميع الملكيات الزراعية في منطقة الأغوار وبعض المناطق الأخرى أراضي مروية .

٧ / ٢ أولويات التنمية الزراعية

تضمنت الاستبانة سؤالاً يتعلق بتحديد المشاكل التي تعيق التنمية الزراعية حسب أهميتها ، وجاءت النتائج لتشير إلى أن أهم المشكلات تكمن في مسألة المياه حيث أفاد ٥٧ر٦ ٪ من أفراد العينة بأن المشكلة الرئيسية التي تواجههم هي نقص مصادر المياه وعدم توافر أموال لديهم للتغلب على هذه المشكلة أما مستلزمات الإنتاج النباتية فقد احتلت المرتبة الثانية في لائحة أولويات التنمية الزراعية حيث يعتقد ٢٢.٦٪ من مزارعي المنطقة أن توفير مستلزمات الإنتاج (من بذار ، ومبيدات ، وأسمدة ، وأدوية ، وخدمات إرشادية) تأتي مباشرة بعد أزمة المياه في معرض اهتماماتهم ، ويلي ذلك في الأهمية مستلزمات الإنتاج الحيواني والخدمات البيطرية ١٢ ٪ ثم وسائل التسويق والنقل ٩ ٪ .

٧/٣ مصادر الإقراض الزراعي في المنطقة

تظهر نتائج الدراسة أن ٦٠ر٤ ٪ من أفراد العينة قد تعاملوا مع مؤسسات الإقراض، حيث بلغت نسبة المتعاملين منهم مع مؤسسة الإقراض الزراعي ٥٣٪ ومع المنظمة التعاونية ٢٧ر٥ ٪ فيما لجأ ١٢ر١ ٪ منهم للاقتراض من البنوك التجارية أما الذين لم يتعاملوا مع الإقراض المؤسسي واعتمدوا على مصادر أخرى كالأصدقاء ، والأقارب ، والتجار وغيرهم فقد بلغت نسبتهم ٢٧ر٥ ٪ من أفراد العينة .

جدول رقم (٧)

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في

القطاع الزراعي في منطقة إربد

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	النسبة من مجموع العينة
١- العمر	
أقل من ٢٠ عاماً	٤ر٥ ٪
من ٢١ - ٣٠	١٨ر٩
٣١ - ٤٠	٣٩ر٠
٤٠ فما فوق	٣٧ر٦
٢- مستوى التعليم	
أمي	٣٩ر٨ ٪
ابتدائي	٢٦ر٢
إعدادي	١٦ر٠
ثانوي	١٢ر٠٠
جامعي	٦ر٠٠
٣- مستوى الدخل	
أقل من ١٠٠ دينار	٧٨ر٩٠ ٪
١٠١ - ٢٠٠	١٦ر١٠
٢٠١ أكثر	٥ر٠٠
٤- حجم الملكية المستخدمة	
أقل من ١٠ دونمات	٢ر٨ ٪
١١ - ٥٠ دونما	٣٤ر٤
٥١ - ١٠٠ دونما	٤٨ر٤
١٠١ فما فوق	١٤ر٤
٥- طبيعة النشاط الزراعي الذي يمارسه	
أراضي بعلية	٣٢ر٣ ٪
أراضي مروية	٦١ر٩
تربية حيوانات	٢ر٣
أخرى	٣ر٥

المصدر : نتائج عينة الدراسة الميدانية.

٧ / ٤ عدم تمكن المزارعين من الحصول على قروض زراعية

حاولت الدراسة الوقوف على الأسباب التي حالت دون تمكن نسبة من المزارعين (٤٠ ٪ تقريباً) ممن شملتهم العينة من الحصول على قروض زراعية علماً بأن بعضهم قد حاول أكثر من مرة التعامل مع مؤسسات الإقراض ، وباستخدام أسلوب تحليل العوامل (Factor Analysis) تم تحديد العوامل المبينة في الجدول رقم (٨) والتي تشير إلى أن ارتفاع كلفة القروض ، وعدم توافر ضمانات كافية لتقديمها مقابل الحصول على قروض ، والإيمان بتحريم التعامل بالفوائد كانت أهم العوامل التي حالت دون الحصول على قروض زراعية من المؤسسات الإقراضية المتخصصة ، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة التي تتقاضاها المؤسسات تعتبر منخفضة نسبياً إلا أنها شكلت حائلاً دون تعامل المزارعين مع تلك المؤسسات .

كما أن المزارعين المستأجرين (وخاصة في منطقة الأغوار) لم يتمكنوا من الحصول على قروض لأن مؤسسات الإقراض تطلب عقد الملكية كأحد الضمانات لمنح القروض ، ولما كانت عقود الملكية بأسماء المالكين ، فإن المستأجرين يستثنون تلقائياً من فرص الحصول على قروض بضمان الأرض .

جدول رقم(٨)

نتائج تحليل العوامل (Factor Analysis)لأسباب عدم تمكن مزارعي العينة من الحصول على قروض مؤسسية

العـــامل (Factor)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- عدم توافر ضمانات تقبلها مؤسسات الإقراض	٣ر٤٩٣١	٠ر٥٧٧٩
٢- الإيمان بتحريم التعامل بالفوائد (الربا)	٣ر٣٩٢٢	٠ر٧٣٥٠
٣- عدم وجود عقود ملكية (مزارعين مستأجرين)	٢ر٦٩٣٩	٠ر٦٦٣٨
٤- تعقيد إجراءات منح القروض	٢ر١٦٤٩	٠ر٨٥٥٥
٥- ارتفاع كلفة الاقتراض (الفوائد)	٤ر١٩٠٠	٠ر٧٩٤٠٠
٦- عدم الحاجة إلى الاقتراض	٢ر٨٠٣٩	٠ر٦٩٤٥
٧- محاولات اقتراض دون جدوى	٢ر٣٦٣٦	٠ر٨٥٤٥

المصدر : نتائج عينة الدراسة

٧ / ٥ عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات (تسديد القروض)

يبين الجدول رقم (٩) أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى عدم مقدرة المزارعين (من أفراد العينة) على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المؤسسات المتخصصة (مؤسسة الإقراض الزراعي ، والمنظمة التعاونية ، وسلطة وادي الأردن) ويأتي في مقدمة تلك العوامل اعتقاد المزارعين بإمكانية شطب ديونهم باعتبارها ديون معدومة ، ويلي ذلك في الأهمية رداءة الموسم الزراعي وإنخفاض دخل المزارع مما لا يمكنه من سداد أقساط القروض ، ثم ارتفاع كلفة القروض (الفوائد) ، وكذلك ارتفاع أقساط القروض ، وفي المرتبة الأخيرة تأتي عوامل الطبيعة المؤدية إلى تدمير المحصول كالصقيع والفيضانات .

جدول رقم (٩)

العوامل المؤدية لعدم قدرة المزارعين على تسديد قروضهم الزراعية

العـــــامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- رداءة الموسم الزراعي	٤ر١٢١٠	٠ر٨٥٣١
٢- ارتفاع كلفة القروض (الفوائد)	٣ر٨٥١٦	٠ر٩٣٤٠
٣- ارتفاع أقساط القروض	٣ر٢١٦١	٠ر٦٨٤٥
٤- العوامل الطبيعية (كالصقيع والفيضانات)	٢ر٨١٢٣	٠ر٨٩١٠
٥- الاعتقاد بإمكانية شطب الديون	٤ر٣٢١٠	٠ر٩٨١٠

المصدر : نتائج العينة

٧ / ٦ قدرة صغار المزارعين على الاقتراض

يسـود الإعتقـاد في معظـم الدول النامية ، بمـا في ذلك الأردن ، بأن قدرة صغار المزارعين على الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض المتخصصة غالباً ما تكون ضعيفة وإن معظم القروض تذهب إلى كبار المزارعين الذين يتمتعون بالجاه ، وامتلاك الضمانات المطلوبة ، والعلاقات الاجتماعية المؤثرة ولتحديد مثل هذا الاتجاه تم دراسة العلاقة الترابطية من خلال الجدولة المتعامدة CrossTabulation

بين حجم الملكية والقدرة على الحصول على قروض زراعية من مصادر مؤسسية ، ويبين الجدول رقم (١٠) نتائج هذه المحاولة ، حيث تبين بأن أصحاب الملكيات الزراعية التي لا تتعدى ٥٠ دونماً قد حصلوا على ما نسبته ٨ر٤٢ ٪ من إجمالي القروض ، في حين أن أصحاب الملكيات المتوسطة (٥١ – ١٠٠ دونماً) والكبيرة (أكثر من ١٠٠ دونم) حصلوا على ٢ر٥٧ ٪ من إجمالي القروض ، وتظهر نتائج معامل مربع كاي المحسوب والبالغ ٨٧ر١٤ بمستوى دلالة ١٠٪ عدم إمكانية رفض فرضية العدم على مستوى ٩٠ ٪ من الثقة مقابل درجات الحرية (ن – ١) (١).

جدول رقم (١٠)

العلاقة الترابطية (Cross Tabulation) بين حجم الملكية والقدرة على الحصول على قروض زراعية مؤسسية

حجـــم الملكيـــة	٪ القروض الممنوحة
– أقل من ١٠ دونمات .	٧ر٠
– ١٠ – ٥٠دونماً	١ر٤٢
– ٥١ – ١٠٠ دونماً .	١ر٤٢
– ١٠١– ٣٠٠ دونماً.	٤ر١٤
– أكثر من ٣٠٠ دونماً.	٧ر٠
	٠ر١٠٠ ٪
معامل كاي المحسوب Chi- Square = ٨٧ر١٤	
مستوى الدلالة Significance = ١٠ ٪	

المصدر : نتائج عينة الدراسة

(١) $H_0 = \mu = 14,87$

$H_1 = \mu \neq 14, 87$

٨- الخلاصة والتوصيات

٨/١ الخلاصة

خلصت الدراسة إلى ما يلي :

١- على الرغم من كافة الجهود المبذولة للنهوض بقطاع الزراعة الا أن هذا القطاع لا يزال متعثراً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واجتذابه للعمالة المحلية وكونه رافداً للميزان التجاري الأردني (خفض المستوردات الزراعية وزيادة الصادرات منها).

٢- على الرغم من وجود مؤسسات إقراض زراعية متخصصة (مؤسسة الإقراض والمنظمة التعاونية) الا أن مساهمة هذه المؤسسات في تمويل المشاريع الزراعية هي في تضاؤل مستمر وأن أهميتها في تراجع ويعزى ذلك لعدم قدرة هذه المؤسسات على حشد مدخرات محلية وخاصة في المجتمعات الريفية واعتماد هذه المؤسسات على الاقتراض الداخلي (حكومي) والذي غالباً ما يكون عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية .

وقد زاد من حدة المشكلة ضعف نسبة التحصيل للقروض الزراعية الممنوحة والتجاء الحكومة في عدة مرات إلى شطب ديون هذه المؤسسات أو تدويرها ومن ثم الغاؤها مما يزيد من المتاعب المالية لهذه المؤسسات .

وقد نجم عن تفاقم هذه المشاكل إفلاس البنك التعاوني ووضعه تحت التصفية .

٣- أظهرت الدراسة أن عدداً كبيراً من المزارعين لا يتعاملون مع المؤسسات المالية لأسباب عديدة كان أهمها : الاعتقاد الديني بحرمة الفوائد وكلفة الاقتراض العالية وإجراءات منح القروض التي تشترط في الغالب تقديم ضمانات وعقود تملك قد لا تتوافر لديهم.

٤- تخالف الدراسة الاعتقاد السائد بأن صغار المزارعين في منطقة اربد لا يستطيعون الحصول على قروض زراعية وقد وجد أن ٨٤ر٢ ٪ من حجم الإقراض الزراعي قد حصل عليه المزارعون الذين يملكون ٥٠ دونماً أو أقل .

٥- على الرغم من الاعتقاد السائد بأن البنوك التجارية لا تشجع منح قروض زراعية لأنها تتميز بدرجة عالية من الخطورة إلا أن الدلائل تشير إلى ازدياد حجم القروض

Published by Arab Journals Platform, 1997

الزراعية الممنوحة من قبل هذه البنوك .

وقد فاقت هذه القروض عام ١٩٩١ مجموع ما قدمته المؤسسات الزراعية المتخصصة مجتمعة مع ملاحظة أن جميع هذه القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية هي قروض موسمية أو قصيرة الأجل .

٦- تظهر الدراسة أن أهم العوامل التي تحول دون وفاء المزارعين بالتزاماتهم المالية هي رداءة الموسم ، والاعتقاد السائد لديهم بأن الحكومة ستقوم في نهاية الأمر بتدوير قروضهم أو الغائها كلياً بما في ذلك الفوائد المؤجلة .

وهذا الاعتقاد يشكل بدوره عائقاً زمام قدرة هذه المؤسسات على التحصيل ويزيد من أعبائها المالية وتحد من نشاطاتها .

٨ / ٢ التوصيات :

توصي الدراسة بما يلي :

١- ضرورة توحيد مصادر الإقراض الزراعي في المملكة من خلال إعادة هيكلة مؤسسة الإقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وسلطة وادي الأردن وتشكيل جهاز جديد للإقراض يكون على شكل مصرف زراعي يعمل بموجب أسس وقوانين ملائمة بحيث يتمتع هذا البنك بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري يمكنه من ممارسة أعماله دون تدخلات من أية جهة كانت ويستطيع هذا المصرف حشد المدخرات (الودائع) المحلية وخاصة في المجتمعات الريفية وممارسة خدمات مصرفية أخرى على أسس تجارية مدروسة تدر له ربحاً ويكون هذا البنك مجهزاً بإطارات مؤهلة للقيام بدراسات الجدوى وتقييم المشروعات الزراعية التي تطلب قروضاً ومراقبة هذه المشاريع بكافة صورها ومراحلها ومستوياتها .

٢- ضرورة الاهتمام بالعمل المصرفي وفق الأحكام الإسلامية ، لقد ظهرت الدراسة وجود فئة لا يستهان بها تحجم عن التعامل مع هذه المؤسسات الإقراضية لأسباب دينية وأن وجود مثل هذه الموسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية (أو حتى قروض داخل هذه المصارف المقترحة) تستطيع جذب هؤلاء والاستفادة من مدخراتهم وإفادتهم من هذه الخدمات المصرفية .

Al-?Khatib: Agricultural Credits in Jordan : ? A Field Survey For Irbid Distr

المراجع

١- المراجع العربية:

١) شفيق بني هاني : التحليل الاقتصادي للإقراض الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٩ .

٢) شفيق بني هاني : دراسة تحليلية حول التطور التاريخي للإقراض الزراعي الرسمي وشبه الرسمي في الأردن ومرحلته الراهنة ، مؤسسة الإقراض الزراعي ، مديرية الدراسات والتخطيط ، عمان ١٩٩١.

٣) شفيق بني هاني : دراسة تحليلية حول نظام الإقراض الزراعي في الأردن وإمكانيات تحسينه وتطويره ، مؤسسة الإقراض الزراعي ، مديرية الدراسات والتخطيط ، عمان ١٩٩٠.

٤) شفيق بني هاني : منهجية الإقراض الزراعي ودور مؤسسة الإقراض الزراعي ، ومؤسسة الإقراض الزراعي ، مديرية الدراسات والتخطيط ، عمان ١٩٩١ .

٥) فوزي صادق (واخرون) : تنظيم وإدارة الخدمات الزراعية المقدمة لصغار الزارعين في الأردن الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، عمان ١٩٨٨.

٢- المراجع الإنجليزية

1- Adams, D. (1981) : Agricultural Credit in Latin America : A critical Review of External Funding Policy , American Journal of Agricultural Economics, Vol. 53, May.

2- Barton, C,(1983) : Credit and Small Farmer : Case study of the Mekong Delta, U.S. Agency for international Development, Spring Review of Small Farm Credit, No. 11 .

3- Bottomley, A.:Interest Rate Determination in underdeveloped Rural Areas, American Journal of Agricultural

Published by Arab Journals Platform, 1997

Economics, Vol 57 No. 2 (May 1985).

4- Donner, W. (1981) Agricultural credit in Thailand with special reference to Fertilizers use, U.N. Development Program, Bangkok. Chandavarker, A (1981) Some Aspectsof Interest Rate, Policies in Less Developed Economies : The Experience of Selective Asian Countries, IMF, Staff Papers, Vol. xviii, No. 1, May .

5- Khatib, F., (1987): Financial Institutions and Economic Growth in Jordan, Unpublished P.h.D thesis, University of Leicester, U.K.,pp. 166- 68 .

6- Lowdermilk, m. (1983) : Diffusion of Dwarf wheat production Technology in Pakistan's Punjab, U.S. Agency for International Development, Spring Review of Small Farm Credit 14.

7- Sansom, R. (1980): The Economics of Insurgency in the Mekong Delta of Vietnam, 9 Combridge: MIT Press) .

8- Shah, A. C. (1981): Institutional Credit for Agriculture, Indian Journal of Agricultural Economics, Vol. 26 .

9- Saleh, H.: Water Resources and Food production in Jordan in politics and the Economy in Jordan, Edited by Rondney Wilson, Routledge, london, 1991 .

10- Von Pischke, (1985): Credit Use and Development on Ninteen Muranga Farms, 1969- 1983, Institute of Development Studies, University of Nairabi .

11- Wai, L. K., and Hoover, R. (1984): Short Term Padi Production Credit Scheme on the Muda Irrigation Project of Malaysia, Spring Review of Small Farm Credit, Vol. 11 .

Agricultural Credits in Jordan : A Field Survey For Irbid District

Abstract

This study examines problems and obstacles facing agricultural credit in Jordan in general, and Irbid district in particular .

A questionnaire was designed for this this purpose .

The statitical results were analysed and the Five point Likert Scale was applied, Using the well Known (SPSSX).

The study suggests the creation of a new agricultural credit institution to replace the actual inffective credit organizations .

The study ends with recommendations and policy implicaiions for desistion maker in Jordan.4